قانون منقح في الصين حول مكافحة المنافسة غير المشروعة، يدخل حيز التنفيذ في 15 أكتوبر 2025

بقلم: شاوبينغ جونغ؛ جود يي

أقرّ المشرعون في الصين بتاريخ 27 يونيو 2025 تعديلًا على قانون مكافحة المنافسة غير المشروعة (يُشار إليه بـ"القانون المعدل")، والذي سيدخل حيز التنفيذ في 15 أكتوبر 2025. ويُعد هذا التعديل الثالث على القانون منذ صدوره لأول مرة عام 1993. وقد ارتفع عدد المواد من 33 إلى 41 مادة بموجب هذا التعديل، في محاولة للتكيّف مع التطورات الجديدة في صناعة الإنترنت والتصدي المباشر لقضايا المنافسة غير المشروعة الناشئة في البيئة الرقمية. ويهدف هذا التعديل إلى تعزيز قواعد المنافسة العادلة ضمن الاقتصاد الرقمي.

تُعد المادة 7 من القانون المعدل الجانب الأكثر بروزاً، حيث تنقح الأحكام المتعلقة بأعمال المنافسة غير المشروعة التي تنطوي على الخلط واللبس. وقد عرّفت هذه المادة بشكل صريح الاستخدام غير المصرح به "لأسماء حسابات وسائل الإعلام الجديدة، أو أسماء التطبيقات، أو الأيقونات" التابعة لجهة أخرى والتي تتمتع بتأثير معين، على أنها أعمال خلط ولبس. ولتحقيق توافق أفضل مع قانون العلامات التجارية، أوضحت المادة أن الاستخدام غير المصرح به لعلامة تجارية مسجلة لجهة أخرى، أو علامة تجارية غير مسجلة ومعروفة جيداً، كاسم تجاري ضمن اسم شركة، مما يؤدي إلى اعتقاد الآخرين بشكل خاطئ على إنها سلع جهة أخرى أو أن هناك ارتباطاً محدداً بجهة أخرى، يشكل عملاً من أعمال الخلط واللبس.وعلاوةً على ذلك، ينظم القانون استخدام الكلمات المفتاحية في البحث بشكل دقيق، حيث ينص على أن تعيين اسم منتج لجهة أخرى، أو اسم شركة (بما في ذلك الاختصارات، والأسماء التجارية، وما إلى ذلك)، أو علامة تجارية مسجلة، أو علامة تجارية غير مسجلة ومعروفة جيداً، ككلمات مفتاحية للبحث، مما يؤدي إلى اعتقاد الآخرين خطأً بأنها سلع جهة أخرى أو أن هناك ارتباطاً محدداً بجهة أخرى، يشكل عملاً من أعمال الخلط واللبس. بالإضافة إلى ذلك، ينص القانون المعدل على أنه لا يجوز للمشغلين التجاريين مساعدة الآخرين في ارتكاب أعمال الخلط واللبس.

ومن الجدير بالذكر أيضًا المادة 13 من القانون المعدل، حيث تقدم تنظيمات جديدة تتعلق بالمنافسة غير المشروعة عبر الإنترنت. تفرض هذه المادة حظرًا على مشغلي التجارة من استخدام البيانات، الخوارزميات، التكنولوجيا، أو قواعد المنصات للتأثير على خيارات المستخدمين، أو عرقلة أو تعطيل التشغيل الاعتيادي للمنتجات أو الخدمات الإلكترونية التي يقدمها مشغلون آخرون بشكل مشروع. وعلاوة على ذلك، تُمنع شركات الأعمال من حيازة أو استخدام البيانات التي يمتلكها مشغلون آخرون بشكل قانوني، وذلك من خلال الاحتيال، الإكراه، أو التحايل على التدابير الفنية للإدارة أو تعطيلها. كما يحظر القانون المعدل على مشغلي الأعمال إساءة استخدام قواعد المنصة للانخراط، بشكل مباشر أو غير مباشر، في المعاملات الوهمية أو التقييمات المزيفة أو إرجاع بضائع بشكل يهدف إلى الإضرار بالغير.

يعزز القانون المعدل أيضًا مسؤولية المنصات وسبل إدارة المنافسة القائمة على الأسعار المنخفضة، وذلك من خلال تعديلات طالت عدة مواد. يحظر القانون الآن البيع القسري بأسعار منخفضة، مما يعني أنه لا يجوز للمنصات إجبار أو إكراه التجار (بشكل ضمني) على بيع السلع بأقل من التكلفة. وأصبحت المنصات ملزمة بوضع قواعد منافسة عادلة وآلية للتعامل مع الشكاوى. وفي حال اكتشفت المنصة انتهاكًا من قبل أحد المشغلين على منصتها، يجب عليها اتخاذ تدابير تصحيحية وإبلاغ السلطات التنظيمية.

بالإضافة إلى ما سبق، يعمل القانون المعدل على تحسين دقة تنظيم أعمال المنافسة غير العادلة التقليدية، والتي تشمل:

- **فيما يتعلق بالإعلان الكاذب:** تم توسيع نطاق المستهدفين بالأفعال المضللة ليشمل "المستهلكين ومشغلي الأعمال الآخرين" بدلاً من "المستهلكين" فقط. أيضاً يحظر القانون بشكل صريح تنظيم المعاملات الوهمية أو التقييمات المزيفة.
- **فيما يتعلق بالتشهير التجاري:** حيث أصبح الآن توجيه الآخرين محظوراً وتلفيق معلومات كاذبة بهدف الإضرار بسمعة المنافس. وقد تم توسيع نطاق المستهدفين من "المنافسين" ليشمل "مشغلي الأعمال الآخرين.
- **فيما يتعلق بالرشوة التجارية:** تم إدراج حكم جديد ينص على أنه " لا يجوز للمنظمات والأفراد قبول الرشاوي"، كما تم تحديد المسؤولية الفردية بوضوح.

أخيرًا، يعمل القانون المعدل على تعزيز المسؤوليات القانونية والتدابير التنظيمية ضد المنافسة غير المشروعة. يُعدّل القانون من شدة العقوبات، رافعًا الحدود القصوى للغرامات المتعلقة بانتهاك الأسرار التجارية، التشهير التجاري، والمنافسة غير المشروعة عبر الإنترنت. وقد أُلغي الحد الأدنى للغرامات المتعلقة بالإعلانات الكاذبة. كما تم استحداث أدوات رقابية جديدة، تسمح للسلطات الإشرافية باستدعاء المسؤولين عن الشركات غير الملتزمة والمطالبة بتصحيح أوضاعها. إوضافةً إلى ذلك، أصبح القانون المعدل يطبق على الأفعال المرتكبة خارج الصين والتي تلحق الضرر بالنظام التنافسي للسوق الصيني. ومن الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن مسودة التعديل لعام 2022 كانت تهدف إلى توسيع نطاق التعويضات العقابية، فإن القانون المعدل يحتفظ بنطاق تطبيقه الأصلي، مقتصراً على أفعال انتهاك الأسرار التجارية.